المستخلص

يُعّد التحقيق الجنائي الدولي في الانتهاكات الجسيمة من أهم المسائل التي ينظر إليها المجتمع الدولي بأهمية قصوى، فضلاً عن اهتمام الدراسات القانونية المعاصرة؛ لأنَّها تشكل الضمانة الأكثر فعالية في مجال تحقيق العدالة الجنائية الدولية وإنصاف الضحايا، ويعدّ التحقيق الجنائي الدولي في الوقت نفسه من أهم الضمانات لتحقيق غاية القانون الجنائي سواء على المستوى الدولي أم الوطني وبالذات في كبح الانتهاكات الجسيمة من جانبها الردعي، فضلا عن جانبها العلاجي من خلال التحقيق والمساءلة عن أخطر الجرائم .

بناءً على ما تقدم جاءت دراستنا لتسلط الضوء على مسار التحقيق الجنائي الدولي وبالذات في بيان مفهوم الانتهاكات الجسيمة، وتحليل قواعد الإجراءات، وأدلة الإثبات التي يسير عليها الادعاء العام في التحقيق أمام المحاكم الجنائية الدولية بصورة عامة وأمام المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالتحقيق في الانتهاكات الجسيمة على وجه الخصوص، فضلاً عن مناقشة الأدلة المتعلقة بها في ضوء المعايير الدولية للمحاكمة العادلة بوصفها الركيزة الأساسية في القانون الدولي الجنائي الذي يتوجب معه تحديد الأسس التي يستند إليها التحقيق الجنائي الدولي، والمعايير في تحديد عتبة الانتهاكات الجسيمة، وكلّ ذلك بالمقارنة مع التشريعات الجنائية الوطنية المعنية بالتحقيق والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة ذات البعد الدولي، وقد ركزت الدراسة على مراجعة التشريعات العراقية المعنية بالتحقيق والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة، التي ارتكبها تنظيم داعش الارهابي و فاعلية التدابير التحقيقية، التي اتخذها فريق التحقيق الدولي المشكل وفقا لقرار مجلس الأمن رقم (٢٣٧٩) لسنة ٢٠١٧.

وكان ابتداءً البحث في ماهية التحقيق الجنائي الدولي في الانتهاكات الجسيمة عن طريق التأصيل التأريخي للتحقيق الجنائي أمام المحاكم الجنائية الدولية وبيان مفهوم الانتهاكات الجسيمة وصورها، فضلاً عن استعراض موقف اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ البروتوكولين الملحقين لعام ١٩٧٧، وكذلك موقف القانون الجنائي الدولي من النظم الأساسية للمحاكم الجنائية الدولية، فضلاً عن استعراض السوابق والاجتهادات القضائية المتعلقة بهذه الانتهاكات الجسيمة، وموقف المحاكم الجنائية الدولية منها.